

CD/PV.926  
15 May 2003

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة العامة السادسة والعشرين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٥

الرئيسة: السيدة ميري ويلن (آيرلندا)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٢٦ لمؤتمر نزع السلاح. وأود في مستهل الجزء الثاني من الدورة أن أودع زميلنا، السفير خوان هنريكي فيغا باتري من شيلي، الذي ترك المؤتمر بعد إرجاء جلساته في شهر آذار/مارس. وإني لوثقة من أنكم ستتضمنون إليّ لنطلب إلى وفد بلاده أن يبلغه أسمى آيات تقديرنا لمساهماته العديدة والقيمة في ما بذلناه من مساعي في إطار هذا المحفل وأن يبلغه أيضاً تمنياتنا الصادقة له بدوام النجاح والتوفيق في حياته المهنية.

لقد علمنا مؤخراً ببالغ الأسى وفاة السفير جيرالد شانون، الممثل الدائم الأسبق لكندا لدى مؤتمر نزع السلاح. والجميع هنا في المؤتمر يتذكر تماماً السيد شانون للجهود التي بذلها دون كلل لفتح باب المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، ولقد تتوجت جهوده بالتقرير الذي تضمن ولاية للجنة المخصصة لهذا الغرض، وهي الوثيقة المعروفة باسم "تقرير شانون". وأود باسمي وبالنيابة عن المؤتمر أن أعرب عن خالص آيات تعازينا ومؤاساتنا لحكومة كندا ولأفراد أسرته.

ولدي شخصان على قائمة المتحدثين لهذا اليوم، وهما السيد اينوغوشي سفير اليابان، وسفير الاتحاد الروسي الذي ذكر أيضاً أنه يود أن يتناول الكلمة للإشارة إلى معاهدة موسكو التي صدقت عليها الدوما البارحة. واسمحوا لي بأن أعطي الكلمة إلى سفير اليابان أولاً.

السيد اينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أؤكد لك مرة أخرى تأييد وفدي التام للجهود المخلصة الدؤوبة التي قمت بها من أجل دفع أعمال المؤتمر قدماً نحو إنجاز مهامه.

لقد طلبت الكلمة صباح هذا اليوم لأطلع المؤتمر على المناقشات التي عقدت يوم ٢٨ آذار/مارس في حلقة العمل التي نظمتها اليابان بالاشتراك مع أستراليا ومعهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح بشأن تعزيز التحقق في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة - نظام التحقق المستقبلي، ولا سيما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولقد حضر حلقة العمل واشترك في المناقشات العديد من أعضاء الوفود وأشخاص من ذوي الخبرة في المجتمع المدني، ويعرب المشتركون في تنظيم تلك الحلقة عن تقديرهم الخاص لأعضاء الأفرقة الذين قدموا إلى جنيف لما قدموه من مساهمة قيمة.

السيدة الرئيسة اسمحي لي أن أقدم الآن بياناً أكثر تفصيلاً للعناصر التي تمت مناقشتها في حلقة العمل.

لقد ركزت حلقة العمل على مسألة التحقق وهي العنصر الأساسي لصون وتعزيز مصداقية النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة. والتحقق يستحق في رأينا أن يولى اهتماماً خاصاً، ولا سيما في هذا المنعطف الذي

يتزايد فيه القلق إزاء الأنشطة السرية التي يجري الاضطلاع بها لصنع أسلحة الدمار الشامل المحظورة. وبالتالي فإن أهم شرط من شروط التحقق هو مدى فعاليته في اكتشاف نشاط غير معلن. ولكن هناك دوماً مخاوف من احتمال ألا يفي التحقق بهذا الشرط بسبب صعوبة العثور على دلائل موثوقة في البيانات والمعلومات المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التحقق غير الفعال يساعد الجهود المبذولة لحجب الأنشطة السرية. فيجب أن يكون التحقق فعالاً بما يكفي لصون مصداقية نظم مراقبة الأسلحة. وفي النهاية سيساعد التحقق الفعال المساعي الدبلوماسية على تحقيق النجاح قبل أن تقتصر الخيارات على قبول العجز عن حل مشكلة ما أو اللجوء إلى خيارات عسكرية.

لكن فعالية عملية التحقق وكفائتها ليست دون قيد أو شرط، بل إن هناك بعض القيود. فجميع نظم التحقق الموجودة بشأن أسلحة الدمار الشامل تقتضي توافر موارد مالية كبيرة. وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة هو مبدأ أساسي في مجال مراقبة الأسلحة بقدر ما هو أساسي في أي مجال آخر.

ويوجد قيد آخر يتعلق بالمداخلة ليس فقط من حيث اهتمام الدولة المشروع بحماية معلومات عسكرية حساسة، وإنما أيضاً ومن حيث ما تنطوي عليه عمليات التفتيش الإقتحامية من مخاطر الانتشار. فيمكن للمهتمين باحتياز أسلحة الدمار الشامل أن يحصلوا على معلومات ثمينة وأن يكتسبوا خبرة لا تضاهي من عمليات التفتيش المذكورة.

وكافة هذه الجوانب متداخلة في مسألة التحقق الشاملة، والتوصل إلى حل أمثل للموازنة بين هذه العوامل أمر يتسم بأهمية فائقة.

ولقد تألفت حلقة العمل من دورتين. قمنا في الدورة الأولى بمناقشة ما يمكن أن نستمد من دروس عامة من نظم التحقق الموجودة. وأود أن أعرب عن شكري الخاص لأعضاء الأفرقة التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة معاهدة حظر الدمار الشامل للتجارب النووية، ومركز معلومات تكنولوجيا التحقق، وهو منظمة غير حكومية. فلقد مكنتنا مساهماتهم من مناقشة مختلف نظم التحقق على نحو مقارن. وأعتقد بأن تلك المناسبة كانت فرصة فريدة ليس فحسب لأهميتها الفكرية وإنما أيضاً من حيث مساهمتها في فتح باب الحوار حول النظم الجديدة مثل التحقق، في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأود الآن أن أعرض عليكم عدة نقاط هامة تمت الإشارة إليها في المناقشة.

أولاً، يجب أن يكون التحقق فعالاً بالقدر الذي يسمح بأن يكتشف في الوقت المناسب وقبل تفاقم المشكلة أي نشاط لتحويل المسار أو، على الأقل، أي إشارات خفية تومئ إلى الاشتباه في وجود نشاط من هذا القبيل حتى وإن كان التحقق قد لا يسمح بإعطاء ضمانات كاملة بالامتنال.

وثانياً، من الواضح أن تحقيق الفعالية من حيث التكلفة من العوامل الهامة كما سبق أن أشرت. لكن من المهم أيضاً ألاّ تحول القيود المالية دون تحقيق الغرض الأساسي المنشود من عملية التحقق.

وثالثاً، نعلم جميعاً أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية هيكل أساسي متين للتحقق في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك المعدات والموظفين، لذلك ينبغي لنظام التحقق الذي سيوضع في المستقبل في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أن يستفيد إلى أقصى حد ممكن من هذا الهيكل الأساسي للوكالة.

ورابعاً، ما زالت عمليات التفتيش غير الروتينية، مع أنها لم تستخدم حتى الآن مطلقاً، تتسم بأهمية حيوية لأي نظام للتحقق، ولا سيما من حيث أثرها الرادع للأنشطة السرية.

وأخيراً أسهم فريق الخبراء العلميين مساهمة كبيرة في مسألة التحقق من الحركات الاهتزازية في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعتبر ذلك مثلاً جيداً بالفعل لأسلوب يمكن عن طريقه استهلال مناقشات فنية قبل مباشرة المفاوضات الشاملة. ولكن معرفة ما إذا كان هذا المثال ينطبق أم لا على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لتعيين المسائل التي ينبغي تناولها في مثل هذه المناقشات الفنية.

ولقد ركزت الدورة الثانية على التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقام المشاركون في إعداد الجلسة بتعميم قائمة بأسئلة محددة بغية تنظيم المناقشات. وآمل في أن تساعد هذه القائمة كافة الجهات المعنية على تكوين فكرة شاملة عن المناقشات التي أجريت بشأن التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشمل القائمة الأسئلة التالية:

أولاً، ماذا ينبغي إعلانه ورصده بصورة روتينية؟

ثانياً، ما هي الأساليب التي قد تكون مفيدة لتحسين إمكانية الكشف عن المرافق والأنشطة غير المعلنة المشمولة في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، هل هي عمليات التفتيش المشار إليها في المذكرة الإعلامية رقم ١٥٣ الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA-INFCIRC/153) أم عملية التفتيش الجزافية بإخطار قصير الأجل؟

ثالثاً، كيف يمكن حماية المعلومات الحساسة، وهل تعتبر "إمكانية الوصول المنظمة" ملائمة؟

رابعاً، كيف يمكن استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وما إلى ذلك؟

إن الغرض الأساسي المنشود من عملية التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو الكشف عن أي نشاط إثراء أو إعادة معالجة غير معلن، مما يدفعنا إلى التساؤل عن النهج الذي ينبغي اعتماده للوفاء بهذا الشرط. ويتسم نطاق الإعلان والتفتيش الروتيني بأهمية بالغة في جملة أمور. وفي هذا الصدد، تمت مناقشة نهجين معروفين، هما: النهج المركز والنهج الشامل. ويتناول النهج المركز مرافق الإثراء وإعادة المعالجة واليورانيوم العالي الإثراء والبلوتونيوم (ونظير اليورانيوم - 233) في المرافق النهائية، وبعض المجالات الأخرى، بما فيها الخلايا الساخنة. ويغطي النهج الثاني بالإضافة إلى ما يغطيه النهج الأول، اليورانيوم المنخفض الإثراء، والوقود المستهلك، ومواد أخرى تعتبر مواد تغذية لإنتاج اليورانيوم العالي الإثراء والبلوتونيوم.

وينبغي بحث هذه المسألة من حيث وجود توازن بين مدى الكفاية والفعالية من حيث التكلفة. ويبدو أن النهج الأول أي المركز أقل تكلفة من النهج الثاني، ولكن ينبغي أن تعين تكلفة النهج الشامل بالضبط وهو أمر لم يتضح حتى الآن. وهناك أيضاً بعض التساؤلات بخصوص القدرة على الكشف عن الأنشطة غير المعلنة مثلاً، وتعيين إلى أي حد قد يكون النهج الموسع أكثر فعالية مثلاً إذا أدرج الوقود المستهلك في نطاق عمليات التفتيش الروتينية. وأعتقد أن من اللازم تحليل تلك المسائل بصورة أدق لإحراز تقدم في المناقشات.

ويعتبر أسلوب عمليات التفتيش، بما في ذلك الطابع الاقتحامي لعمليات التفتيش، مسألة هامة أيضاً في سياق التحقق في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا المسألة صلة بحماية المعلومات الحساسة، وهو ما يسمى مفهوم السرية.

ولم تجر مناقشة هذه المسألة الفنية والصعبة باستفاضة في حلقة العمل ولكن تم الإعراب عن رأي مفاده فكرة الوصول المنظم التي يتم الآن اعتمادها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمكن أن تطبق على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أيضاً. والتغلب على الاختلافات ستشكل تحديات تكنولوجية ومالية.

وفي هذا الصدد، قدم أحد أعضاء الأفرقة عرضاً مفيداً عن الخبرة العلمية المتصلة بالغازات الحاملة. وأعتقد من الواضح أن أخذ العينات البيئية يعتبر أسلوباً مفيداً للتحقق فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومسألة تنظيم عملية التحقق تعتبر مسألة معقدة أيضاً إذ إنها تنطوي على أسئلة تتعلق بكيفية استغلال المؤسسات الحالية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد تم الإعراب عن رأي مفاده بأنه لن تكون هناك حاجة إلى أي منظمة قائمة بذاتها، فيما عدا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفقاً لرأي آخر هناك حاجة إلى منظمة مختلفة.

ومرونة المعاهدة بحيث يمكنها التكيف دون صعوبة تذكر للتطورات التكنولوجية المقبلة لا تعتبر مسألة تتسم بالأولوية ولكن ينبغي أن توضع في الحسبان دائماً.

وطرحت أيضاً مسائل محددة أخرى مثل كيفية تناول الحالات الخاصة، بما في ذلك المفاعلات البحرية وما شابهها.

وأخيراً كشفت المناقشات عن احتمال يدعو إلى الانزعاج وهو أن تؤدي أكثر المسائل إثارة للجدل، ألا وهي مسألة وجوب أو عدم وجوب إدراج مخزونات المواد الانشطارية في المعاهدة، إلى وقف المفاوضات برمتها. وأعتقد بأن هذا ليس في صالح أي بلد خاصة بعد أن اتفقت كافة الدول الأعضاء في المؤتمر على بدء المفاوضات. وأود قبل اختتام كلمتي أن أعرب عن تقديري للدكتورة باتريسيا لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وللسيد هيرويوشي كوريهارا، كبير المديرين التنفيذيين لمركز مراقبة المواد النووية في اليابان لما أنجزاه من عمل ممتاز كوسيطين. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري الخاص، لأمانة مؤتمر نزع السلاح لما قدمته لنا من مساعدة في كافة الجوانب الإدارية. وأخيراً أود أن أعرب عن شكري لزميلي السيد مايك سميث سفير استراليا ووفده لما قدماه من دعم كبير لوفدي.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أوجه جزيل الشكر للسفير إينوغوشي على البيان الهام الذي قدمه هذا الصباح. وأعتقد أنه يشكل استهلالاً جيداً للجزء الثاني من دورتنا.

المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الاتحاد الروسي. والكلمة الآن للسيد فاسيليف.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): السيدة الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي تناول فيها روسيا الكلمة تحت رئاستكم، أود في مستهل كلمتي أن أتقدم إليك بتمنياتي الصادقة بتحقيق كل النجاح في أداء مهامك الجديدة وأن أؤكد لك دعم الوفد الروسي وتعاونه التام.

ويسرني أن أبلغك أن مجلس الدوما للاتحاد الروسي اعتمد البارحة الموافق ١٤ أيار/مايو، قانوناً اتحادياً يصدق بموجبه على المعاهدة الروسية - الأمريكية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقع عليها في موسكو يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ الرئيس الروسي ورئيس الولايات المتحدة. وفي روسيا يعتبر قرار الدوما هذا خطوة هامة للغاية فتحت الباب على مصراعيه الآن لإعمال اتفاق رئيسي آخر في مجال تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وأود أن أذكر هنا بأن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة قد قام في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ بإبداء مشورته وموافقه بالفعل بخصوص التصديق على هذه المعاهدة.

إن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية معاهدة ذات أهمية واسعة النطاق. وهي تمثل مساهمة أساسية في قضية نزع السلاح، إذ سيتعين على كل من روسيا والولايات المتحدة خفض رؤوسهما النووية الاستراتيجية بنسبة الربع تقريباً من مستوياتهما المحددة في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية

والحد منها - معاهدة ستارت الأولى الحالية. كما تشكل دعماً كبيراً لنظام المعاهدات الدولية الحالي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وقد بددت الخطر الداهم الناتج عن الفراغ القانوني الموجود في مجال الاستقرار الاستراتيجي. وبذلك أدت إلى تعزيز الأمن الدولي. كذلك تعتبر معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بمثابة مساهمة عملية في إقامة علاقات جديدة بين روسيا والولايات المتحدة على النحو المشار إليه في نص المعاهدة ذاتها وعلى أساس الأمن والتعاون والثقة والانفتاح وإمكانية التنبؤ المتبادلة. وآمل أيضاً أن يكون لدخول معاهدة موسكو حيز النفاذ عما قريب أثر إيجابي في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على ما قدمه من البيان الذي أدلى به وعلى والأبناء السارة التي نقلها إلينا.

لا يوجد أي متحدث آخر على قائمتي لهذا اليوم، لذا أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلعكم على آخر التطورات في مشاوراتنا.

لعل الوفود تتذكر أنني سعيت بوصفي رئيساً إلى الحصول على ردود تساعدنا على الخروج من المأزق الذي ما زلنا نتخبط فيه بشأن برنامج العمل بما في ذلك عن طريق التماس آراء الوفود التي لم تبد بعد أوجه القلق التي تساورها إزاء اقتراح السفراء الخمسة. ولقد طلب أيضاً إلى أعضاء المؤتمر تقديم آراء خاصة بشأن مسائل جديدة محتملة قد تساعدنا على بلوغ هذا الهدف. وأخيراً طلبت إلى الوفود أن تنظر في ما إذا كان من الممكن أن تخطو خطوات متواضعة نحو إشراك المجتمع المدني بقدر أكبر في أعمالنا.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل واقتراح السفراء الخمسة وفي ضوء المشاورات غير الرسمية التي أجريت البارحة والتي استهل بها الجزء الثاني من دورتنا لعام ٢٠٠٣، من الواضح أن موقف الأفرقة الإقليمية لم يتغير بخصوص برنامج العمل. وفي هذا السياق، يعرب المؤتمر عن استعداده لمواصلة النظر في الاقتراح الذي قدمه السفراء الخمسة كوسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وما زالت الدعوة التي وجهتها إلى الوفود لتقديم ردود إضافية بشأن هذا الاقتراح مفتوحة برغم أنه لم يستجب لها حتى الآن أي وفد من الوفود.

وفيما يتعلق بموضوع المسائل الجديدة لم يقدم أو يطرح علينا في هذا المجال أيضاً أي اقتراح محدد منذ آخر مرة اجتمعنا فيها.

وبخصوص مسألة المجتمع المدني، نوقشت خلال المشاورات الرئاسية التي عقدت البارحة مسألة مشاركة المجتمع المدني أيضاً. وأكدت جميع الأفرقة استعدادها للنظر في أي اقتراحات تقدم بشأن هذا الموضوع. لكن البعض أبدى حذراً أكبر لدى تناول هذا الموضوع من البعض الآخر. ولقد توصلت إلى استنتاج مؤقت بأنه يمكن إحراز

بعض التقدم. وذكر في اقتراح قدم البارحة أثناء المشاورات الرئاسية أنه يمكن أن يسمح للمنظمات غير الحكومية بتناول الكلمة في المؤتمر مرة أو مرتين في السنة على نفس الأساس المعتمد في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وإتاحة إمكانية الحصول على وثائق مؤتمر نزع السلاح الرسمية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح وكذلك تمكين تلك المنظمات من تقديم وثائق خارج قاعة الاجتماع. وأعتزم الكتابة إلى منسقي الأفرقة لأطلب إليهم بيان آرائهم بشأن هذا الاقتراح وكذلك بشأن غيره من النهج الممكنة.

وتلبية لطلبي أعدت الأمانة، وثيقة عن قواعد تنظيم بموجبها مساهمة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات نزع السلاح. وستعمم هذه الوثيقة صباح اليوم، كما ستتاح بموافقتي لتيسير عمل الوفود لدى النظر في تلك المسألة. وأود أن أعرب عن شكري الجزيل للأمانة لما أنجزته من عمل في إعداد هذه الوثيقة.

وتبين الوثيقة أنه تم، على الرغم من تنوع النهج، العثور على وسيلة تتيح في جميع الحالات بعض المشاركة النشطة بين الدولة والمجتمع المدني.

وإنني أدرك أن بعض الوفود أكثر تردداً من بعضها الآخر في إعطاء دور للمجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب يمكن إيلاء النظر في اتباع أي نهج جديد على نحو تجريبي لفترة زمنية محددة. ويمكن لنا على سبيل المثال، أن نقرر اعتماد نهج جديد خلال دورتنا المقبلة أو في عام ٢٠٠٤ على أن يتم النظر في الآثار المترتبة عليه بعد مرور اثني عشر شهراً. وسأتطرق إلى هذه المسألة أيضاً في الرسالة التي سأوجهها إلى المنسقين الإقليميين.

وأود توخياً للشفافية أن أعرض عليكم آرائي بشأن هذا الموضوع والنتائج التي أسفرت عنها المشاورات التي قمت بإجرائها مع كافة أعضاء المؤتمر.

لا يوجد أي متحدث آخر على قائمتي لهذا الصباح، ولكن وفد كندا أبدى رغبته في تناول الكلمة تحت بند "مسائل أخرى". وأعطي الكلمة الآن لوفد كندا.

السيد ويستدال (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، طلبت الكلمة لأتحدث عن جيرى شانون، الذي كان سفير كندا هنا في جنيف خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ وهو صاحب ولاية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي وافته المنية قبل عشرة أيام.

من دواعي السخرية، نوعاً ما، أن يكون جيرى شانون معروفاً بصفة رسمية هنا بفضل ولاية عدم الانتشار ونزع السلاح، لأن ميدان اختصاصه كان التجارة أكثر من كونه مراقبة الأسلحة. ولقد كان بالنسبة إلى كندا زعيماً من زعماء السياسة التجارية الوطنية والدولية. ولكن اسمه يُذكر لمجموعة واسعة من الإنجازات التي حققها



هنا في مجال التجارة وكذلك في إطار وكالات الأمم المتحدة ونزع السلاح. ولقد كان السيد شانون بارعاً في مجالات متنوعة وكان يعمل دائماً بلا كلل.

وخلاصة القول، سيدتي الرئيسة، إنه كان محباً لوطنه أيضاً. وكان يعتز بكونه كندياً وقد خدم بلده بولاء تام. لقد كان قوياً حازماً، سمح المزاج، طويل القامة. وكان سريع البديهة كما سيؤكد من عرفه من بينكم، وكل كلمة ذكرت في نعيه الرسمي كانت كلمة حق. وكان معروفاً بسخريته اللاذعة. وكان يهتم دائماً بالنتائج والآثار بغض النظر عن خلفية التزامه المهني. وكان وجوده مميّزاً، وكان متطلباً. كما كان قدوةً نحتذيها، يطالبنا نحن الذين نعمل معه ولأجله بأفضل ما لدينا، ولكنه كان دائماً سخيّاً وكرماً للغاية معترفاً بالجدارة ولا يبخل بالثناء.

ونحن نؤمن بأن التاريخ سيخلد ذكرى جيري شانون وبأن الله سيسكنه فسيح جناته. ونحن نذكره هنا ويذكرونه في كندا وأماكن أخرى. وما زلنا نذكره وسنظل نذكره طويلاً.

سيدتي الرئيسة، سنبليج أرملة السيد جيري شانون وأسرته ما أعربتم عنه من مشاطرتكم لهم الأحران وتعاطفكم معهم ومؤاساتهم، وأود أن أبلغكم بأن كتاب التعازي موجود على المكتب هنا لمن يرغب في التوقيع عليه.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): إنني واثقة من أن تراثه سيظل حياً في مجال نزع السلاح، على الأقل، من خلال ولاية شانون.

سيستأنف المؤتمر أعماله يوم الخميس المقبل في تمام الساعة ١٠/٠٠. ولدينا على قائمة المتحدثين للأسبوع القادم متحدث موقر هو السيد رياض خوخر، وزير خارجية باكستان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

— — — — —